DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. ... . الرقم

عمادة شؤون المكتبات

Copyright © King Saud University

١٦٠
م١أ المطلع (شرح ايساغوجي) ، تأليف زكريا بن محمد بن أحمد
ابن زكريا الانصاري السنيكي المصري ٨٢٣-٩٢٦هـ.
بخط محمد صالح النابلسي ١٢٨٢هـ.
٣٩ص ٢١ س ٨ر١٦×٥ر٢٤ سم
نسخة جيدة خطها نسخي معتاد . طبع
٣٦٢٨ الاعلام ٣ : ٨٠ ، الازهرية ٣ : ٤٣٨
١- منطق أ- الانصاري ، زكريا بن محمد ٩٢٦هـ
ب- الناسخ جـ- تاريخ النسخ د- شرح
ايساغوجي .

Copyright © King Saud University

٣٦٩٨

١٣٩

هذا سرح كتاب
الشيخ الاسلام ذكريا الانصاري
تبارك في علم المنطق
رحمه الله ورضي عنه
وعن الله
المسلمين

اهدى هذا الكتاب الى صديقه الحميم الشيخ
الطيب الفاضل خالنا الشيخ محمد عبد السميع عبد الوهاب عبد المنعم
الشهير البيجاوي اطال الله عمره لنا على الدوام

كاتبه خادم العلم الحاصل
على العلامة ملى عبد الحليم
البيجاوي كان الله له
غفر له ولوالديه
ولجميع المسلمين
آمين

Tübetsib 1957

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الامام العالم العلامه الحبر البحر الفهامه محجة الناظرين رحلة الطالبين قدوة العارفين مربى السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ابو يحيى زكريا الانصارى الشافعى متع الله بوجوده وبقع ع بعلومه **الحمد لله** الذى منح احبته باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على اشرف خلقه محمد الهادى الى سواء الطريق وعلى اله وصحبه الحايزون للسبق والتحقيق وبعد فهذا شرح لطيف لكتاب العلامة اثير الدين الابهرى رحمه الله تعالى والميسى بابيسا غوجى فى علم المنطق يجلو الفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهاج منيف وسميته المطلع والله اسال ان ينتفع به وهو حسبى ونعم الوكيل

قال رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم** اى ابتدائى او ابتدأ بالبسملة عملا بالكتاب العزيز وخبر كل امر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم اى مقطوع البركة وفى رواية بحمد الله رواه ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره **نحمد الله** اى نثنى عليه بصفاته اذ الحمد هو الثنا باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل وابتدائى ثانيا بالحمدلة لما مر وجمع بين الابتدائين عملا بالروايتين السابقتين واشار الى انه لا تعارض بينهما اذ الابتدا حقيقى واضافى والحقيقى حصل بالبسملة والاضافى حصل بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الجملة الاسمية

قوله منح من باب منع تعباسى مضارعه بالفتح وقد سمع منح يمنح بالكسر فقد من مواضع السماع الهجراوى

قوله احبته الاحبة جمع حبيب وهذا جمع قلة وسيجمع القله من ثلاثة الى عشرة فيقضى ان تكون احباء الله عشرة ومع ان احباء الله لا يحصى وجوابه ان المراد بالجمع القله فيشمل الكثرة كما هو مذكور فى محله ا ه

قوله اما حرف تفصيل واكثر فعله بمعنى افرز مبنى على السكون كذا فى حاشية ملا على قارى على المتن ا ه شيخنا

هذا وفيما

هنا وفيما ياتى وقصد الاظهار المجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام والتى تبنون العظمة اظهارا للمزيد منها الذى هو نعمة من تعظيم الله له بتاهيله للعلم الموصوف اشارة لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث اى يحمده حمدا بليغا **على توفيقه** لنا اى خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق المعصية وانما حمد الله على التوفيق اى فى مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب **ونساله هداية طريقه** اى دالة لنا على الطريق المستقيم وفى نسخة ونساله هداية طريقه **ونصلى على سيدنا محمد** من الصلاة عليه المامور بها فى خبر امرنا الله ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد الخ وهى من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادميين تضرع ودعا **وعلى عترته** بالمثناة فوق اى اهل بيته المذكورون به وقيل ازواجه وذريته وقيل اهله وعشيرته الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهرى **اجمعين** تاكيد **اما بعد** يوتى بها للانتقال من اسلوب الى اخر وكان النبى صلى الله عليه وسلم ياتى بها فى خطبه والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة وما يدورها ع **فهذه** الجملة المحذوفة ذهنا ان الفت بعد الخطبة وخارجا ايضا ان الفت قبلها **رساله لطيفة فى علم المنطق** وهو الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا فى الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطا فى الفكر **اورد نا فيها ما يجب** اصطحابه **استحضاره لمن يبتدى فى هذا العلم** فقد قال الغزالى من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وحصر المصنف رحمه الله المقصود فى رسالته فى فحص البحث عن الالفاظ وهى الكليات

قوله وعلى اله وصحبه الخ الذى صححه الاكثرون ان الاله والصحب هنا بالمعنى الاعم الشامل للانبياء والملائكة والمحاققهم بالنبى صلى الله عليه وسلم بعضهم ان المراد بالصحب الاصحابى

قوله وعترته اهل بيته الخ هو كذا ايضا فى الاضافة ثم على متى اللهم وان ايضا يصح التصريح بها ا ه شيخنا

قوله لخبر ورد به الخ هو خبر حديث المتفق عليه صلى الله عليه وسلم بقوله عترتى اهل بيتى اه ابن حجر

فادناكم ومحبوبكم الى الله على الكامل ومن هذا الكتاب اقرئ مذهب مالك امام دار الهجرة

وفي التصورات وفي القضايا وفي القياس مستعينا بالله تعالى
اى طالبا منه المعونة على كماله انه مفيض الخير والجود اى المعطا
على عباده هذا ايساغوجي هو لفظ يونانى معناه الكليات الخمس الجنس والنوع
والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل اى مكان الدخول فى
المنطق سمى ذلك به باسم الكليم الذى استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم
كان يخاطبه معلمه فى كل مسئلة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذ وفى
نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير ولما كان معرفة الكليات الخمس تتوقف
على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وعلى معرفة
اقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال اللفظ الدال بالوضع وهو ما وضع لمعنى
يدل بتوسط الوضع على تمام ما وضع له بالمطابقة لمطابقته اى
موافقته له من قولهم طابق النعل اذا توافقا ويدل على جزء ما
اى جزء ما وضع له بالتضمن لتضمن المعنى الجزء ان كان جزءا بخلاف البسيط
كالنقطة وعلى ما يلازمه يلازم ما وضع له فى الذهن بالالتزام
المعنى اى استلزامه له نحو الانسان فانه يدل
على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما اى الحيوان او الناطق
بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ودلالة العام على بعض افراده
كجاء عبيدى مطابقة لانه فى قوة قضايا بعدد افراده اى جاء فلان وجاء
فلان وهكذا فقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض
افراده ليس بتمام المعنى حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون
تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئى لانه فى مقابلة الكلى لان
دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة كون الشئ بحالة تلزم

قوله على تمام ما وضع له قال الحفنى الاولى
حذف لفظ تمام لايهامه اشتراط التركيب
فى المعنى المطابقى وليس كذلك لان المطابقى
قد يكون بسيطا كما سيأتى ولايهامه ان
الدلالة على الجزء الشيوعى كالحيوان من
العشرة مطابقة اذ تمام الشئ غايته مع
انها دلالة تضمن قطعا لكن وجه الملازمة
العطار بقوله واما قوله الاولى الخ حذف
لفظ تمام لايهامه الخ قول هذا ليس فيها
واما عدم لفظ جميع فلا اولوية لحذفه اه

من العلم

من العلم به العلم بشئ آخر والاول هو الدال والثانى هو المدلول فالدال هو الذى
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والمدلول الذى يلزم من العلم بشئ آخر العلم به العلم بشئ آخر
به وقد بينتها فى شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية كدلالة
الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية كدلالة
الانين على الوجع ووضعية وهى كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى
وهى المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى لا بينهما
وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسيرذلك وهو
تارة الى المعنى فتفسيرفهم المعنى منه اى انفهامه وتارة الى السامع
فتفسيرفهمه المعنى اى انتقال ذهنه اليه وافهم قوله ان كان له جزء ان
المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر
الرازى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة
ودلالة المطابقة لفظية لانها محض اللفظ والاخران عقليتان
لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان
وعليه اكثر الناظمة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل
صنعة العلم والكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب
والزنج ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر فى دلالة الالتزام
اللازم الذهنى كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجى لو جعل
شرطا ترجح تحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط
بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا مع ان بينهما معانقة فى الخارج ثم اللفظ اى

به العلم بشئ آخر

الدال اما مفرد وهو الذى لايراد بالجزء منه دلالة على جزء م
معناه بان لايكون له جزء دلت عليها او يكون له جزء ولا معنى له ء
كالانسان اوله جزء وذو معنى لكن لايدل عليه كعبد الله علما ء
لانسان لان المراد ذاته كالصمدية والذات الواجب الوجود او
له جزء ذو معنى دال عليه لكن لايكون مراد اكالحيوان الناطق
على الانسان لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية واما مولف وهو
الذى لايكون كذلك بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كما فى الحجارة لان الراد بها الدلالة على ذات ثبت له الرقى لها
والحجارة مرادة الدلالة على جسم معنى وتقدم المفرد على المولف
لانه متقدم طبعا فتقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان
قيوده عدمية والعدم متقدم على الوجود واراد بالمولف المركب
فالقسمة ثنائية وعن ارادبه ماهو اعم منه فالقسمة عندة ثلاثية
مفرد وهو ما لايدل جزءه على شئ كزيد ومركب وهو ما الجزء دلالة
على غير المعنى المقصود كعبد الله علما وصولفا وهو ما دل جزءه ه
على جزء معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة
حتى لو اراد واحد بالانسان مثلا معنى لايلزم ان يكون صولفا والا
لفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شئ الى اخر لدلالة التركيب
والتاليف والترتيب فالتركيب ضم الاشياء موتلفة كانت اومرتبة
الوضع اولا فهو اعم من الاخيرين مطلقا والتاليف منهما موتلفة
سواء كانت مرتبة الوضع كما فى الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقديم والتاخير

فى الترتب العقلية وان لم تكون موتلفة ام لا فهو من الترتيب
من وجه واخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب
اخص مطلقا من التاليف ايضا وبعضهم جعلهما مترادفين والمفرد
بالنظر الى معناه اما كلى وهو الذى لايمنع نفس تصور مفهومه من حيث ه
انه متصور ووقوع الشركة فيه بحيث يصح حمله على كل من افراده كالا ء
نسان فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين سواء
وجدت افراده فى الخارج وتناهت كالكواكب اولم تتناه كنعمة الله
اولم توجد فيه لامتناعها فى الخارج كالجمع بين الضدين اولعدم وجودها
وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت ومحر من زيبق اووجد منها فردا
واحدا سواء امتنع وجود غيره كالاله اى المعبود بحق اذ الدليل الخا
رجى قطع عرق الشركة عنه كذا عند المتكلم لم يمنع صدقه على كثيرين
والاعم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية ام امكن كالشمس اى
الكوكب النهارى المضى اذ الوجود منهما واحد ويمكن ان يوجد منها
شموس كثيرة ثم الكلى ان استوى مصداق معناه فى افراده فمتواطى كالانسان
وان تفاوت فيها بالشدة او التقدم فمشكك كالبياض فان معناه
فى الثلج اشد منه فى العاج والوجود فان معناه فى الواجب قبله فى
الممكن واشد منه فيه واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور
مفهومه ذلك اى وقوع الشركة فيه كزيد علما فان مفهومه
من حيث وضعه له اذا تصور مع ذلك لاعبرة بما يعرض له من الشركة
لفظى وقدم الكلى على الجزئى لان قيوده عدمية نظير ما مر ولانه
المقصود بالذات عند المنطقى لانه مادت الحدود والبراهين و

والمطالب بخلاف الجزئي والكلي ما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس

فانه داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان
والناطق والفرس من الحيوان والصاهل واما عرضي وهو الذي
اي لا يدخل في حقيقة جزئياته كالضاحك بالنسبة الى الانسان لما عرض
انه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماشية
عرضية وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي فتكون ذاتية واعترض
بان الذاتي منسوب الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى
نفسه واجيب بان هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وبان الذات
كما تطلق على الحقيقة تطلق على ما صدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى
ما صدقها ثم اخذ في بيان الكليات المخمس وبدا بالذات منها فقال
والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
كالحيوان بالنسبة الى انواعه نحو الانسان والفرس وهو الجنس لانه
ليس اذا سئل عن الانسان والفرس بما هو كان الحيوان جوابا عنهما
لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما بالسم
يصح ان يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهية فلا يجاب به بل
بتمامه وتمامها في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل
والمسؤل عنه بما صخ في اربعة في كل واحد كلي نحو ما الانسان وواحد
جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل حقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير
مختلف بها نحو ما الانسان والفرس والشاة والحجر من الاربعة
صخ في ثلاثة اخيرة لاشتراك الثاني والثالث في جواب

واحد ويرسم الجنس بانه كلي دخل فيه سائر الكليات مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق خرج به النوع لانه مقول به على كثيرين متفقين
بالحقائق في جواب ما هو خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذ
الاولان انما يقال في جواب اي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب
اصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا
مميز له حتى يقال في جواب اي شيء هو واما الجزئي فلا يدخل في الكلي حتى يحتاج
الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس اربعة اقسام
عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته
ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وسافل
وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذي تحته
انواع لا اجناس ومنفرد وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس
قالوا ولم يوجد له مثال واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى افراده نحو زيد وعمرو
وهو النوع لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا
عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما كان الجواب
ذلك ايضا لانه تمام ماهية المختصة به ويرسم النوع بانه كلي دخل فيه سائر
الكليات مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
خرج به الجنس في جواب ما هو خرج به الفصل والخاصة والعرض العام مع
ان الثالث يخرج بما خرج به الجنس ايضا لكن الانسب اخراجه بما خرجت
به الخاصة لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان اضافي وهو المندرج
تحت جنس وحقيقة وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم

وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لانه اخص
تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس ويفرد الاضافي
بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس
وهو الحيوان ويفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عنه
الحكم على القول ببساطة جوهريته الجوهر واما غير معقول في جواب
ما هو بل معقول في جواب اي شئ هو في ذاته
اي جوهره وهو الذي يميز ولو في الجملة عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان وطويل المعقول في جواب ذلك الفصل وذلك لانه اذا سئل
عن الانسان باي شئ هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه
عما يشاركه في الحيوان وتبع في اختياره على قوله في الجنس المتقدمين
بناء على كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتاخرون الى زيادة
او في الوجود وسبب الخلاف على تركب الماهية من امرين متساويين
وعدمه ممن جوز تركيبها من ذلك زاد ما ذكر ومن لا فلا
ويرسم الفصل بانه كلي دخل فيه سائر الكليات يقال على الشئ
في جواب اي شئ هو في ذاته خرج به الجنس والنوع لانهما
يقال في جواب ما هو والعرض العام لانه لا يقال في جواب اصلا
كما مر والخاصة لانها انما تميز الشئ في عرضه لا في ذاته والفصل
قسمان قريب وهو ما يميز الشئ عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة
الى الانسان وبعيد وهو ما يميز الشئ في الجملة عن جنسه البعيد
بالنسبة الى الانسان فان قلت يلزم ان يكون الجنس فصلا
لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه اذ الذي به في جواب

اي شئ هو في ذاته بخلاف ما اذا اتي به في جواب ما هو فله اعتبار ان
بحسب السؤال ثم شئ بالعرض فقال واما العرضي فاما ان يمنع انفكاكه
عن الماهية وهو العرض اللازم كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان او لا يمنع
انفكاكه عنها وهو العرض المفارق كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان
وكل واحد منهما اما ان يكون مختصا بحقيقة واحدة وهو الخاصة
كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان بالنسبة الى الانسان لانه
بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وهذا مذهب المتاخرون
واما المتقدمون فشرطوا ان تكون الخاصة لازمة غير مفارقة
لانها التي يعرف بها وترسم بانها كلية دخل فيها سائر الكليات بقاء
على ما لحق حقيقة واحدة من الافراد قولنا عرضا خرج به الجنس
والعرض العام لانهما يقالان على حقايق والفعل والنوع لان
قولنا على ما لحق ذاتي لا عرضي ولا حاجة لقوله فقط بعد واحدة
والخاصة قد تكون للجنس كالمون للجسم وقد تكون للنوع كما
لضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس
واما ان يعم كل من البعض اللازم والمفارق حقائق فوق واحدة
وهو العرض العام كالمتحيز بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان
وغيره من الحيوانات لانه في القوة لازم لماهيات الحيوانات
وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منهما
ويرسم بانه كلي دخل فيه سائر الكليات يقال على ما لحق حقايق
مختلفة قولنا عرضا خرج به الجنس لان قوله على ما لحق ذاتي لا عرضي
والنوع والفعل والخاصة لانها لا تقال الا على ما لحق حقيقة واحدة

قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوما الكليات لجواز ان يكون لها
ماهيات وراء تلك المعلومات التى ذكرناها ملزومات مساويات
لها فحيث لم تتحقق الماهيات اطلق على تلك المفهومات الرسم قال
العلامة الرازى وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات امور اعتبارية
حصلت مفهوماتها اولا ووضعت اسماء لها بازائها فليس لها معان
غير تلك المفهومات فتكون هى حدود على ان عدم العلم بانها حدود
لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم
واعلم ان غرض المنطقى معرفة ما يوصل الى التصور وهو قول
الشه او الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من مقدمة
الاول اخذ فى بيانه فقال القول الشارح سمى به اى بالقول الشارح
لشرحه الماهيه ويقال له التعريف ومعرف الشيء مما تستلزم معرفته
والتعريف اما حد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص ودليل
حصره فى الاربعة انه انما يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام او
ببعضها فالحد الناقص او بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام
او بغير ذلك فالرسم الناقص وبقى خامس وهو التعريف اللفظى
وهو ما ابناء عن الشيء بلفظ ظاهر مرادف مثل العقار للخمر وقد اخذ
فى بيان الاربعة فقال الحد قول دل على ماهية الشيء اى
حقيقته الذاتية وهو الذى يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان لانك اذا قلت ما
الانسان فيقال الحيوان الناطق وكالجنس القريب حده كقولك
فى حد الانسان هو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة الناطق

وهو الذى يتركب مما ذكر الحد التام اما كونه حدا فلان الحد لغة
المنع وهو كما مانع من دخول الغير فيه واما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات
فيه وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدل على اثاره كما سيأتى وكلامه
يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسايط فانهما
انما تعرف بالرسوم لا بالحدود ويعتبر فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل
لان الفصل منزله وصف الشيء يكون متاخرا عنه قيل لا يمكن تعريف الحد
لئلا يلزم التسلسل واجيب بمنع لزومه لان حد الحد نفس الحد كما
ان وجود الوجود نفس الوجود بمعنى ان حد الحد من حيث انه حد
مندرج فى الحد وان امتاز عنه باضافته اليه والحد الناقص
وهو الذى يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه والرسم التام وهو الذى يتركب
من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف
الانسان
اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة
التى هى من اثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلما مر فى
الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وفيه بامر مختص
بالشيء والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات مختصة جنسها
وان لم تختص كل منهما بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه
ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر
جميع اجزاء الرسم التام وبقيت المختلفة فيهما سنها التعريف بالعرض

العام مع الفعل كالماشى الناطق بالنسبة للانسان او بالفصل وحده
او مع الخاصة كالناطق الضاحك بالنسبة للانسان والاكثرون على ان كلا
منهما حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشى الضاحك
بالنسبة للانسان او بالخاصة وحدة بالنسبة المساوية للمرسوم والاكثرون
على ان كلا منهما رسم ناقص واعترض بان التعريف بالرسم ممتنع لان
الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف
معرفة كل منهما على معرفة اخر واجيب بمنع الحصر المذكور لجواز ان
يكون بين الشيئين ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه
اليه لتحقق اختصاصه به فى الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم ان التعريف
لايكون بغير القول كالاشارة والخط ثم اخذ فى بيان الحجة وقدمها
مبتدأ بعد منها فقال القضايا جمع قضية ويعبر عنها بالخبر القضية
قول دخل فيه الاقوال التامة والناقصة يصح ان يقال لقائلة انه
صادق فيه او كاذب خرج به الاقوال الناقصة والانشائيات
من الامر والنهى والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيبا ما
لفظيا فى القضية اللفظية او عقليا فى القضية العقلية وهى اى القضية
الكلية وهى التى تكون طرفاها مفردين سبق بيانهما بالفعل بالقوة موجبة
كانت كقولنا كاتب او سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار
طرفها الاخير وامشرطية وهى التى لايكون طرفاها مفردين وهى اما متصلة
وهى التى تحكم فيها بصدق قضية او لاحدهما على تقدير صدق قضية
اخرى فالاولى موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والثانية سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

وسميت

زيد هو

وسميت شرطية لوجود حرف الشرط فيهما ومتصلة لاتصال طرفيها حقيقة
ومعية واما شرطية منفصلة وهى التى تحكم فيها بالتنافى بين القضيتين او
بنفيه فالاولى موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
والثانية سالبة قولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتب
وسميت شرطية لجواز للربط الواقع بين طرفيها بالعناد ومنفصلة
لوجود حرف الانفصال وهو اما الذى يعبر به القضيتين قضية
واحدة وهو والقضية ثلاثة اشياء اجزاء والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا
لانه وضع ليحكم عليه بشئ والثانى يسمى محمولا لحمله على شئ
والثالث النسبة الواقعة بينهما وقد يدل عليه بلفظ واللفظ الدال عليها
يسمى رابطة لدلالتها على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما
كهو وهو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتدا
ككان ووجد ويسمى رابطة زمانية فالحملية باعتبار الربط اما
ثنائية او ثلاثية لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية وان
حذفت كانت ثنائية لشعور الذهن بمعناها او لعدم الاحتياج اليها
كقام زيد والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر اخرا وبالثانى
المحكوم به وان ذكر اولا نحو عندى درهم والجزء الاول من الشرطية يسمى
لتقدمه لفظا او حكما والثانى تاليا لتلوه الاول اى لتبعيته له والمراد
بالاول الطالب للصحبة وان ذكر اخرا وبالثانى المطلوب لها وان ذكر
اولا كما مر نظيره والقضية بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها اما موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب والحجة اما
محصلة وهى الوجودية او معدولة وهى مالبس كذلك وسميت معدولة

محمولة الك اى بكونه محمولا صح

لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه
حكم ما جعله قبل في الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما المحصلة
بطرفيها بان يكون وجوديين او المحصلة بالموضوع فقط او با
المحمول فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب
او معدولتهما نحو كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة نحو
المحمول كل انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر
عدمي ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لان
جماد وجودي حكم به على امر عدمي والسالبة ايضا المحصلة او معدولة
وكل منهما اما محصلة بطرفيها او بالموضوع فقط او بالمحمول فقط فمحصلة
الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب
فيها امر وجودي ومعدلتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن
الاحايع لانه سلب فيها امر عدمي عن امر عدمي ومحصلة الموضوع
المعدولة المحمول نحو الانسان ليس غير كاتب لحرف السلب الثاني
جزء من المحمول وبه صار المحمول عدميا والاول خارج عن المحمول
وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحمول الموضوع المعدولة
المعدولة نحو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة
ما لا عدول له فيها اصلا وهي محصلة الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول
سواء كان بطرفيها او باحدهما واعلم ان الموجبة المحصلة كانت او معدولة
تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط في المطولات
وكل واحدة منهما اي السالبة والموجبة اما مخصوصة كما ذكرنا في المثالين
المذكورين انفا وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها ويقال لها شخصية

بالتخصص

الشخص موضوعها واما كلية سورة في الموجبة كل انسان كاتب و
في السالبة لا شيء من الانسان بكاتب سميت كلية لدلالتها على كثيرين
وسورة لاشتمالها على السور الذي هو لفظ الدال على كمية افراد الموضوع
خاص لها محيط بها وهو ماخوذ من السور المحيط بالبلد والسور في
الموجبة الكلية كل وال الاستغراقية او العهدية وفي السالبة لا شيء
ولا واحد واما جزئية سورة كقولنا بعض الانسان كاتب
وفي السالبة بعض الانسان ليس بكاتب سميت جزئية لدلالتها على بعض
افراد الكلي وسورة لاشتمالها على السور وفي الجزئية الموجبة ليس
بعض وبعض ليس بكل والسورة تسمى محصورة كلية كانت
او جزئية واما ان لا يكون كل واحد من الموجبة والسالبة كذلك
اي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية وتسمى مهملة لاهمال بيان كمية
الافراد فيها كقولنا في الموجبة الانسان كاتب وفي السالبة الانسان ليس
بكاتب والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبر
في كبرى الشكل الاولى نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما
رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح
لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع
واهملوا تركها الاكثرون لانها ليست بمعتبرة في العلوم هذا كله في الحملية
واما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والانفصال ان كان على وفق
معين فخوان جئتني الان اكرمتك وزيد الان اما كاتب
او غير كاتب مخصوصة او على جميع الاوضاع الممكنة كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون زوجا او منزه المحصورة

كلية او على بعضها العين المبين لحوفقد يكون اذا كان الشئ حيوانا او ليس
فمخصورة جزئية والا فمهملة لحوان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة واما ان يكون البعد وجا فردا او سور الموجبة الكلية في
المتصلة كلما وهما وحيثما ومتى ومهما وفي المنفصلة دائما وسور
السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون
وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة فالاوضاع هنا بمنز
افراد الموضوع في الحملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بانهم يعبرون
عن الموضوع بج وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب وكل انسان
حيوان عدلوا للاختصار ولدفع توهم الحضار جزئيات الاحكام
في عادة والخطب ليسير فلهذا خالفوهم انه والله كما لابد للقضية
من نسبة كما مر لابد لها من كيفية في الواقع وتسمى عادة فان
ذكرها لفظ يدل عليها سميت جهة وسميت القضية موجهة وهي
اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة او دائمة نحو كل
انسان حيوان دائما ولا ولا وسقد القضايا بحسب ذلك وهم
حصرها المحققون في ثلاثة عشر وقضية ترجع الى اربعة
اقسام الاولى الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة
العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة والثاني الدوائم
المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات
الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة
العامة والوجودية اللادائمة والموجبة الضرورية وبيان
هذه القضايا مع اشكالها وتمييز بسيطها عن مركبها مذكور في المطولات

على حذف مضاف اي فيه

ولما فرغ من بيان تقسيم الحملية اخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت او
منفصلة فقال والمتصلة اما لزومية وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على
تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما يسببه ويستلزم المقدم التالي
كالعلية والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي
علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء
اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لان العلة
لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون كل منهما مضافا الى الآخر ويوجب
للآخر كقولنا ان كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه واما التفا
وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة موجبة بل لمجرد الصحبة
والازدواج كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق اذ لا علاقة
بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى تستلزم احداهما
الاخرى بل توافقا على الصدق هنا والمنفصلة اما حقيقية وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا كقولنا العدد
العدد اما زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا
في المثال لان طرفي القضية لا يجتمعان
ولا يرتفعان واما مانعة الجمع فقط اي دون الخلو وهي
التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط كقولنا
هذا الشئ اما شجر او حجر اذ يستحيل كون الشئ شجرا وحجرا فلا
يجتمعان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كان يكون الشئ

قوله كما ذكر اي بصدق قضية على تقدير اخرى

قوله والمنفصلة حاصلها ان تركب من التي وقاوله او من حملية اه

حاصلها تتركب من التي والاخص من نقيضه اه

حاصلها ما تركب من الشيء والاعم من نقيضه ا

حيوانا واما مانعة الخلو فقط اى دون الجمع وهى التى يحكم بالتنافى بين طرفيها كذبا فقط كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق اذ يستحيل كونه فى غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بان يكون فى البحر ولا يغرق وسميت الاولى حقيقية لان التنافى بين طرفيها استمر منه فى الاخيرين والثانية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق والثالثة مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها فى الكذب اذ الواقع لا يخلو عن احدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء يلى سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بان يكون زيد فى بئر وحوض فيغرق وقد تكون المنفصلات الثلاث اى كل منها ذوات اجزاء كما تكون ذات جزئين كما مر كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو لانه حكم فيه بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلوا العدد عن احدها واورد عليه ان طرفى الحقيقة ومانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع صفه زائد وناقص واجيب بان المرتفعين وان تعدد لفظا فهما متحدان معنى والاصل العدد اما مساو او غير مساو وكل غير المساوى اما زائد او ناقص فالعناد حقيقة انما هو بين المساوى وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم ان كلا من المتصلات والمنفصلات يتالف من حمليات

هذه الموجبة

واما السالبة الكلية اما ان يحمل كون زيد اسود اوقات او ظالما اوقاتا

اومن شرطيات

اومن شرطيات اومختلطا منهما ومثلهما مع بيان اقسامهما مذكورة فى المطولات وص الاصطلاحات المتعلقة بالتناقض وقد اخذ فى بيانه فقال والتناقض هو اختلاف قضيتين حرج به ٤ اختلاف معدودين واختلاف وضعية وصرد بالايجاب والسلب حرج به الاختلاف بالانتقال والانتقال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبغير ذلك بحيث يقتضى الاختلاف لذاته ان تكون احداهما اى احد القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فانه صادق بما ذكر وخرج بالجهة المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لا بهذه الجهة نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لا نهما صادقتان وبقوله لذاته نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضى ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة ان الاولى فى قوة زيد ناطق وان ثانية فى قوة زيد ليس بكاتب بانسان ولا يتحقق ذلك اى التناقض فى القضيتين المخصوصتين او المحصورتين الا بعد اتحادهما فى ثمانى وحدات فى الموضوع اذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم ليس بقائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا وكذبهما وفى كذبهما اذ لو اختلفا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب لم يتناقضا وفى الزمان اذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم اى ليلا زيد ليس بقائم اى نهارا لم يتناقضا وفى المكان اذ لو اختلفا فيه زيد نائم اى فى الدار زيد ليس بنائم اى فى السوق لم يتناقضا وفى الاضافة اذ لو اختلفا فيها نحو زيد اب اى للعمرو وزيد ليس باب

وفى المحمول ٤

اساعوجى

اى لبكر لهيتا قضاو فى القوة والفعل اذ لو اختلفا فيهما بان
تكون النسبة فى احدهما بالقوة وفى الاخرى بالفعل نحو الحجر فى الآن
محكوم اى بالقوة الدن ليس بمحكوم اى بالفعل لم يتناقضا وفى الجزء والكل
اذ لو اختلفا فيهما نحو الزنجى اسود اى بعضه الزنجى ليس باسود اى
كله لم يتناقضا وفى الشرط اذ لو اختلفا فيه نحو الجسم مفرق للبصر اى
بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود لم
يتناقضا وورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدة هى الموضوع
فى المحمول لاستلزامها البقية وردها بعضهم الى وحدة وحدة وهى
وحدة النسبة الحكمية حتى يكون ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف
شئ من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول فى الحملية المقدم
والتالى فى الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر
بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما ينافض كلا من
الموجبة والسالبة فقال ونقيض الموجبة الجزئية اعنى السالبة ٤ الكلية
الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان و
نقيض السالبة اعنى السالبة الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ
من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان لما بانى فى قوله
والمحصورتان وفى نسخة والمحصورات واطراد المحصورتان
لا يتحقق التناقض بينهما بعد اتفاقهما فى الوحدات السابقة
الا بعد اختلافهما فى الكمية اى الكلية والجزئية لان الكليتين
قد يكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب

بعض الانسان ليس بكاتب والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان
وهذان المثالان للحمليتين ومثال الشرطيتين كلما كان الا
نسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق
والمهملتان فى قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن الاحطلاحات
المنطقية العكس وهو ثلاثة اقسام عكس النقيض الموافق وهو
تبديل الطرف الاولى من القضية بنقيض الثانى مع بقاء
مع بقاء الصدق والكيف السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان
كلما ليس بحيوان ليس بانسان الثانى عكس النقيض المخالف وهو
تبديل الطرف الاولى بنقيض الثانى والثانى بعين الاولى مع بقاء
الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لا شئ مما ليس حيوانا
بانسان وسمى مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذى قبله موافق
لتوافقه فيهما الثالث العكس المستوى وهو اطراد عند الاطلاق
وعليه اقتصر الخصم فقال العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا و
المحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بمعنى ان الاصل ان
كان موجبا فيكون العكس موجبا او سالبا فسالبا مع بقاء التصديق
والتكذيب بحالة وعبر بعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس
لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان
قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الا
نسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس
مراد بعضهم فى عبارة البعض صدقهما فى الواقع بل ان يكون الاصل
بحيث لو فرض صدقهما لزم صدق العكس ومع هذا فالتعبير عنه

بالتعديق اولى منه بالصدق لان التصديق لا يقتضى وقوع الصدق
وعبارته قاصرة عن الحملية فلو قال وهو ان يصير الاول ثانيا
وان ثانى اولا لكان اولى لتناوله الشرطيات واعلم ان العكس
يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان
المراد بهما الموضوع والمحمول فى الاذكر اعنى وصفها العنوان فلا يرد السوال
بان العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف موضوعا بل موضو ع
العكس ذات المحمول ومحمول وصف الموضوع والموجبة الكلية لا تنعكس
كلية لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع اذ يصدق
قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان الا لصدق
الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال بل ينعكس جزئية لانا اذا
قلنا كل انسان حيوان فانا نجد الموضوع شيأ معينا موصوفا بالانسان
والحيوان فيكون بعض وهو الحيوان الناطق فيكون بعض الحيوان
انسانا ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم التناقض بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك
النقيض الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو
محال والموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية وهذه
الحجة نعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد
شيأ موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا

ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم لا شيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان
هذا خلف ويضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
كما مر والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك اى انعكاسها
كلية بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر صدق
قولنا لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان
وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان
هذا خلف ويضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
كما مر هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض
الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قلنا كلية ولم يقل لنفسها
لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليها بجعلها
طويل يطلب من المطولات والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما
والا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص
فانه يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال
وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس فى بعض المواد مثلا
يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان وهذا فارغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا
وما يعرض لها من تناقض وغيره اخذنى بيان القياس وهو

المقصود لهم لانه التمدح في تحصيل المطالب التصديقيه فقال
القياس وهو لغة تقدير شئ على مثال اخر واصطلاحا قول
ملفوظ او معقول مولف من اقوال قولين فاكثر متى سلمت لزم عنها
لذاتها قول اخر اى مغاير لكل منهما فالمولف من قولين كقولنا العالم
متغير وكل متغير حادث فهذا مولف من قولين يلزم منهما قول اخر
وهو العالم حادث والمولف من اكثر من قولين كقولنا الناس ع
اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده
فهذه مولفة من ثلاثة اقوال يلزم عنها قول اخر وهو الناس تقطع يده
والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركبه من قياسين
فخرج عن ان يكون قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول
اخر كعكسه المستوى وعكس نقيضه لانه لم يتالف من اقوال لكنه لا
يلزم عنهما شئ اخر لاوكان التخلف في حد لوليهما عنهما وما يلزم عنه
قول اخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قولنا فلان
المريض يتحرك فهو حى لان لزوم انه حى انما هو بواسطة ان كل
متحرك بالارادة حى وكما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين
يكون متعلق محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا ا مساو لب وب
مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان الالف مساو لج لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان مساوى المساوى لشئ مساوله
ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة
كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج ف ا ملزوم لج لان
ملزوم الملزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل

٧ والاستقراء والتمثيل انهما وان تالفا من اقوال صح

منه شئ كما اذا قلت ا مباين لب وب مباين لج لا يلزم منه
ان ا مباين لج لان مباينة المباين الشئ لا يلزم ان يكون
مباينا له وكذا اذا قلت ا نصف ب وب نصف ج لا يكون منه
ان ا نصف ج لان نصف نصف الشئ لا يكون نصفا له والمراد
باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو
الشكل الاول وغير الكامل وهو باقى الاشكال واشار بقوله متى
سلمت الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل
ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قولا اخر ليدخل في التعريف
القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى ستدعانه كاذبة
كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذان القولان وان كذبا
في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم ان كل انسان حمار لان
لزوم الشئ للشئ كون الشئ بحيث لو وجد وجد وان لم يوجد
في الواقع واغا قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لان لا يلزم
الدور لانهم عرفوا المقدمات بانها ما جعلت جزء قياس فاخذوا
القياس في تعريفها فلو اخذت هى ايضا في تعريفه لزم الدور وهو
اى القياس اما اقترانى وهو كقولنا كل جسم مولف وكل مولف
حادث فكل جسم حادث وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه
بلا استثناء واما استثنائى وهو الذى ذكر فيه نتيجة او نقيضها
بالفعل بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار
ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وفى الاول ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا شئ كل ما مر
من انه يعتبر في القياس بان يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا
الكل من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه
ليس واحد منهما وانما هو جزء احدهما اذ المقدمة ليس قولنا النهار
موجود بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي
وسمي ذلك استثنائيا لاشتماله على ادات الاستثناء لكن والكبرى
بين مقدمتي القياس فاكثر سواء كان محمولا ام موضوعا ام
مقدما ام تاليا يسمى حدا ووسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
وموضوع المطلوب في الحملية ومقدمه في الشرطية يسمى
حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاحكى اقل افراده ومحموله في
الحملية وتاليه في الشرطية يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب
والاعم اكثر افراد والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتما
على الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية و
الجزئية تسمى قرينة وضربا وهيئة التاليف الحاصلة من
اجتماع الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان
الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
نحو كل ج ب وكل ب ا فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما
نحو كل ج ب ولا شئ من ا ب فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل ج د فهو الشكل الثالث وان
كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل ب ج وكل ا ب فهو

الشكل الرابع فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الاوسط في الثاني و
الثالث لان المراد في الاوسط اذا وقع موضوعا الذات واذا كان
محمولا المفهوم قلنا عند وقوعه محمولا وان اريد به المفهوم لكن
ليس المراد ان ذات الموضوع عين المفهوم بل انه يصدق عليه ا
المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة ان يقال
ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر و
قدم الشكل الاول لانه المنتج للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه
على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه
الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه اقرب
الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي اشرف المقدمتين
لاشتمالها على الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب
لاجل ايجاب او سلب ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه
في احد المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له اصلا لمخالفته اياه فيهما
وبعده عن الطبع جدا والشكلان الاخيران يرتد الى الاول بعكس
الكبرى لانها المخالفة للنظم الطبيعي بان تقول في مثال السابق
ولا شئ من اب او الثالث يرتد اليه بعكس الصغرى لانها المخالفة
لذلك بان تقول في مثال السابقة بعض ب ج والرابع يرتد اليه ؛
بعكس الترتيب بان تقول في مثال السابق كل اب وكل ب ج او
بعكس المقدمتين جميعا بان تقول فيه بعض ج ب ليس وبعض
ب ج وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال منتج
منه كل ج ب ولا شئ من اج نيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شئ

جداجد من ح ب والشكل البين الانتاج انما هو الشكل الاول تامر والشكل الرابع
منها بعيد عن الطبع والذى له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد
الثانى الى الاول استنادا لا قريبه اليه كما مر وانما ينتج الثانى
عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب بان تكون احداهما موجبة
فى الاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين او سالبتين لاختلف النتيجة
اما فى الموجبتين فلان يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
والحق كل انسان ناطق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان
ان كان الحق السلب واما فى السالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان
بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ
من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ويشترط فى انتاجه ايضا كلية
الكبرى والا اختلفت النتيجة كقولنا كقولنا لا شئ من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل
فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم
ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان
الحق السلب فشرط انتاج الثانى بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه و
بحسب الكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب
الصغرى وبحسب الكم كلية احدى مقدمتيه وشرط انتاج الرابع
بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى و
اختلافهما فى الكيف مع كلية احداهما وشرط انتاج الاول بحسب
الكيف بحسب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما يوخذ من كلامه
الاتى والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم اى عيارها

لارتداد البقية اليه كما مر فتورد هنا وحده كما مع ضروبه
ليحرد ستورای قانونا وينتج منه المطالب كلها وهى الموجب الكلى والسالب
الكلى والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال وضروبه
المنتجة كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان
كلا من مقدمتيه اما موجبة واما سالبة وكل من هاتين اما
كلية اوجزئية فجملة كل منهما اربعة والحاصل من ضرب اربعة فى اربعة
ستة عشر سقط منها بشرطى انتاجه الستة الباقية اثنى عشر صحيحة
ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من
الصغرى فى الاربع الكليات واربع بالثانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة
الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى فى الكلية والجزئية الموجبتين
من الصغرى وضروبه اى الشكل الاول المنتجة اربعة الضرب
الاول ان تكون المقدمات موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة
نحو كل جسم مولف وكل مولف محدث وكل محدث الثانى ان يكونا كليتين
والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو كل جسم مولف ولا شئ
من المولف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الضرب الثالث
ان يكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية
نحو بعض الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث الضرب
الرابع ان تكونا الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية
والنتيجة موجبة سالبة جزئية نحو بعض الجسم مولف ولا شئ
من المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والمنتج من ضروب
الشكل الثانى اربعة ايضا ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية

عند المتاخرين وحملة عند المتقدمين وعليه ابن الحاجب
وتفصيل ذلك واشكاله واقامة البراهين عليه يطلب من
المطولات والقياس الاقترانى يتركب اما من الحمليتين كما تقول فى قولنا
كل جسم مولف وكل مولف محدث واما من الشرطيتين المتصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجود فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة واما من الشرطيتين المنفصلتين كقولنا كل عدد اما
زوج وهو المنقسم بمتساويين اوفرد وهو مالس كذلك وكل زوج اما
زوج الزوج وهو ماتركب من ضرب زوج فى زوج اوزوج الفرد و
هو ماتركب من ضرب زوج فى فرد وفسره بعضهم بالوقسم قسمة
واحدة واحدة لانهت قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة
ينتج كل عدد اما مفرد اوزوج الزوج اوزوج الفرد وبقى زوج الفرد
والفرد وهو ما انقسم اكثر من مرة وانتهى تنصيفه الى عدد فرد
ليس بواحد كاثنى عشر وكل من نصفى ستة وهى زوج وكل من نصفى
الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من قسمتين قيل لانه من حيث انه
انقسم بنصفين كل نصف منها زوج اشبه زوج الزوج ومن حيث
انه وطريه التقسيم الى عدد فرد غير الواحد اشبه زوج الفرد
واما من حملية ومتصلة سواء كان فى الحملية صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس وهو المطبوع فيها كقولنا كل ما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسان فهو جسم واما
من حملية ومنفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى ام

بالعكس

بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين
ينتج كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين فنتيجة هذا منفصلة مانعة
خلو مركبة مما لم يدارك ومن نتيجة التاليف الحاصل مما يدارك
ومن الحملية وقد تتردد فيه الحمليات بتعدد اجزائه الانفصال
كقولنا كل ج اما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط ينتج
كل ج د فنتيجة هذه حملية ويسمى هذا القياس المنتج اومرتبة
اومنفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ام بالعكس
كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض
اوسود ينتج كلما كان هذا انسان فهو اما ابيض اوسود و
علم ان الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما فى جزء تام وهذا
المتقدم اولتالى بكماله واما فى جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا
كلما كان اب ج د ودائما اما ج د او هـ ز ينتج دائما اما اب او
هـ ز او غير التام كقولنا كلما كان اب فكل ج د ودائما اما كل
د هـ اوز ينتج كلما كان اب فاما كل ج هـ اوز وتفصيل ذلك و
بيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحملية والمتصلة
فيما ذكر لزوميتها واما القياس الاستثنائى فيتركب من جزء
احد اهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اى اثباته اورفعه
اى نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر اورفعه فالشرطية الموضوعة
فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى
والالزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم كقولنا
ان كان هذا انسان فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان

متين

فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم ولا يلزم من وجود
اللازم وجود الملزوم واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم
والازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملزوم كقولنا
ان كان هذا انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون
انسان فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى اذ لا يلزم
من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج الفصلة لزومها
وايجاب الشرطية وكليتها وكلية الاستثناء وان كانت
اى الشرطية الموضوعة فى الاستثنا منفصلة حقيقية فاستثناء
عين احد الجزئين مقدما كان او تاليا ينتج نقيض
الجزء التالى اى الاخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما
زوج او فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد ولكنه فرد ينتج
انه ليس بزوج واستثناء نقيض احدهما ينتج عين التالى
الآخر لامتناع رفعهما كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج
ينتج انه فرد لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج اما مانعة الخلو
وهى المركبة من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخر فاستثنا
نقيض احد الطرفين ينتج عين الاخر لامتناع الخلو عنهما
واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا
هذا الشئ اما ان لا شجر او لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر ولكنه حجر فهو
لا شجر بخلاف لكنه لا شجر او لكنه شجر لا حجر واما مانعة الجمع
وهى المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخر
فاستثناء احد الطرفين ينتج نقيض الاخر لامتناع اجتماعهما

على الصدق

شيأ

على الصدق واستثناء النقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على
الكذب كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه شجر فهو لا حجر ولكنه
حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا حجر او لكنه لا حجر البرهان
هو قياس مولف من مقدمات يقينية وقوله لانتاج اليقينيات
ذكر تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين
اعتقاد ان الشئ هكذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مع مطابقته
للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان كمى وهو ما كان
الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر فى الذهن و
الخارج كقولنا زيد منفض الاخلاط وكل منفض الاخلاط محموم
فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فى الذهن و
الخارج سمى كميا لافادته اى العلة اذ يجاب بها السؤال بلم
كان هكذا والانى الذى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك
فى الذهن لا فى الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم منفض
الاخلاط فزيد منفض الاخلاط فالحمة علة لثبوت
تعفن الاخلاط لزيد فى الذهن وليست علة فى الخارج
بل الامر بالعكس كما مر اذ تنفض علة للحمى كما مر وسمى انيا
لافتقاره على انية الحكم اى ثبوته دون كميته من قولهم
ان الامر كذا فهو منوب لان الاول يعم واليقينيات
اقسام ستة احدها اوليات وهى ما يحكم فيه العقل بمجرد
تصور طرفيه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء والسواد والبياض لا يجتمعان وما هدات

وهو ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة
بالحس فان كان الحس ظاهرا فتسمى حسيات كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة وان كان باطنا فوجدانيات
كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وتجربيات وهي ما يحتاج
العقل في جزم الحكم فيه الى تكرر المشاهدة فيه المرة بعد
اخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصفرا وحدسيات
وهي ما يحتاج العقل فيها بحدث صفيد للعلم كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب
قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينهما وبين التجربيات
بانها واقعة بغير اختيار بخلاف التجربيات والحدس سرعة الا
تنقال من المبادي الى المطالب في متواترات وهي ما يحكم فيه
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطيهم على الكذب
عادة كقولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعى
النبوة وظهرت المعجزات على يديه وقضايا قياساتها معها
وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور
الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقرن بقولنا لانه
كقولنا بعد الاربعة زوج لانها ينقسم بمتساويين
وكل ينقسم بمتساويين زوج فهو الوسط متصور في الذهن
عند تصور الاربعة زوج ثم هذا في بيان غير اليقينيات
فقال والجدل وهو قياس من مولف مقدمات مشهورة

اومسلمة

او مسلمة عند الناس او عند الخصم كقولنا العدل حسن
والظلم قبيح ومراعات الصغير محمود وكشف العورة مذموم
والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك
مقدمات البرهان والخطاب قياس مولف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه كما معروف فيه او مقدمات
مظنونة كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل
سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
معايشهم ومعادهم كما يفعله الخطبا والوعظ والشعر وهو
قياس مولف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس او
تنقبض كما اذا قلنا الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس و
رغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مجموعة انقبضت
النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب و
الترهيب قال الرازي ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن
اوينشد بصوت طيب والمغالطة قياس مولف من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او من مقدمات وهمية
كاذبة وهي بتقسيمها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد اثبات
والشبهة الكاذبة ولها انواع بحسب مستعملها ومايتعلق
منه فمن اوهم بذلك القوم انه حكم مستنبط للبراهين
يسمى سفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع اهل
التحقيق والتلويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا متماريا
ومنها نوع تستعمله الجهلة وهو ان يغلط احد الخصمين

الاخر بكلام يشغل فكره ويغضبه كان نسبه او يعيب كلامه ولم
يظهر له عيبا يعرفه فيه او يقطع كلامه او يغرب عليه بعبارة
غير معتادة او يخرج به كونه عن محل النزاع ويسمى هذا المغا
لطة الخارجية وهو مع انه اقبح انواع المغالطة لقد فاعله
اذا اخصمه وابهام العوام انه قهره واسكته الكن استعماله في زماننا
لعدم معرفة غالب اهله بالعوانين ولجهلهم الغلبة وعدم اعترافهم
الحق والغلط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على
جدار او غيره هذه فرس او كل فرس حمار ينتج هذه الصورة جماله
وسبب الغلط فيه اساوه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى
بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا كل انسان
وفرس انسان وكل فرس وانسان فرس ينتج بعض الانسان
فرس وسبب الغلط فيه ان موضوع المقدمتين غير موجود اذ
ليس لنا موجود يحدق عليه انه انسان وفرس وقولنا كل انسان
بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك وسبب الغلط فيه
ما فيه من الصادرة على المطلوب كما مر في تعريف القياس ان
النتيجة يجب ان تكون قولا اخر وهي هنا ليست كذلك بل هي
عين احد المقدمتين المرادفة الانسان للبشر ومن غير البقيناني
الاستثنائي الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته
كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ استقراء ناقصا
بما شاهدنا ويجوز في بعض افراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما
قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في

جزئي كتنوته في جزء اخر لمعنى مشترك بينهما والفقها يسمونه
قياسا والعمدة الى ما يعتمد من هذه القياسات هو البرهان لتركبه
من المقدمات اليقينية وكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية
والله سبحانه وتعالى اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد و
على اله وصحبه وسلم

تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب في اخر رجب الفرد نهار الاحد في
ثمانية وعشرين خلت من الشهر المذكور سنة الف ومايتين و
اثنين وثمانين من هجرة محمد عليه افضل الصلاة واتم
السلام بقلم الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير
محمد صالح النابلسي المجاور في رواق الشوام
في جامع الازهر بمالكه الشيخ الفاضل
السيد خليل عاشور الغزي المكي
عفى الله له ولكاتبه
امين ١٢٨٢